

## التخطيط والتنمية الاقتصادية تستعرض وضع مصر في تقرير التنمية المستدامة ٢٠٢٢



### تقييم أداء مصر

في تحقيق الأهداف الأممية خلال الفترة (2019-2022)



هناك أهداف على المسار الصحيح  
وتحافظ على المعدل المطلوب  
لتحقيق الهدف



شهدت مجموعة من الأهداف  
الأممية تحسناً في اتجاه  
تحقيقهم خلال



د. هالة السعيد: مصر تحتل المركز ٨٧ ضمن ١٦٣ يشملهم تقرير التنمية المستدامة ٢٠٢٢

مصر الـ ٧ من بين ٢٠ دولة عربية والـ ٤ من بين ٤٧ دولة إفريقية والـ ٧ على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقرير التنمية المستدامة ٢٠٢٢

حققتنا المركز ٣٠ من بين ١٦٣ دولة في مؤشر تأثير الامتداد العالمي

تفوق مصر في مؤشرات التعليم والبحث والتطوير، ومؤشرات الصحة والرفاه والديموجرافيا على متوسط أداء دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والدول ذات الدخل المتوسط الأدنى

استعرضت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية؛ وضع مصر في تقرير التنمية المستدامة ٢٠٢٢، الذي يتم نشره سنويًا من جامعة كامبريدج بالتعاون مع مؤسسة (Bertelsmann Stiftung) الألمانية، وشبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN) التي تعمل تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، وبإشراف البروفيسور جيفري ساكس، خبير التنمية المستدامة.

ويستعرض تقرير التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٢ (٢٠٢٢ SDR) بيانات عن أداء الدول تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويشير إلى المجالات التي تتطلب تقدمًا أسرع .

وحول تطور أداء مصر في مؤشر أهداف التنمية المستدامة؛ أشارت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى حصول مصر على ٦٨,٧ درجة عام ٢٠٢٢، وهي بذلك استطاعت أن تحافظ على أدائها في المؤشر؛ بالرغم من انخفاض المتوسط الإقليمي من ٦٧,١ في ٢٠٢١ إلى ٦٦,٧ في ٢٠٢٢، لتحل بذلك المركز ٨٧ ضمن ١٦٣ دولة يشملهم التقرير.

كما استعرضت السعيد أداء مصر على مستوى المنطقة العربية خلال ٢٠٢٢، مشيرة إلى أن مصر احتلت المرتبة ٧ من بين ٢٠ دولة عربية رصدها التقرير، وعلى مستوى أفريقيا؛ حيث احتلت المرتبة ٤ من بين ٤٧ دولة إفريقية، والمرتبة ٧ على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ ضمن ١٦ في ذات المنطقة.

وأوضحت أن مصر احتلت المرتبة ١٥ من بين ٢٠ دولة على مستوى الأسواق الناشئة في ٢٠٢٢.

وقالت الدكتورة هالة السعيد أن البيانات قد توفرت لعدد كافي من المؤشرات مما أدى إلى إمكانية قياس أداء مصر في جميع الأهداف الأممية في تقرير عام ٢٠٢٢، بالإضافة إلى إمكانية تقييم اتجاهات تحقيق الأهداف، بما يتضمن اتجاهات الهدفين ١٠ "الحد من أوجه عدم المساواة" و ١٢ "الاستهلاك والإنتاج المسؤولان" التي لم تكن متوفرة في تقرير عام ٢٠٢١، مشيرة إلى أن مجموعة من الأهداف الأممية شهدت تحسناً في اتجاه تحقيقهم في عام ٢٠٢٢ مقارنةً بالعام ٢٠٢١، وهي الأهداف ١، ٥، ٩، ١٠، ١٢، ١٣، ١٥.

وحول أداء مصر في مؤشر تأثير الامتداد العالمي، أشار التقرير إلى أن هذا المؤشر يقيس الآثار الإيجابية والسلبية العابرة للحدود من دولة لأخرى، والتي تؤثر على قدرة الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى ثلاثة أبعاد هي التداعيات البيئية والاجتماعية المتجسدة في التجارة، التداعيات الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى التداعيات الأمنية.

وأوضح التقرير أن مصر احتلت المرتبة ٣٠ من ١٦٣ دولة مقابل ٣٦ من ١٦٥ دولة في ٢٠٢١؛ مما يعكس التحسن في درجتها في المؤشر التي وصلت إلى ٩٨,٨٢ من ١٠٠ درجة، وبالتالي ترتفع التداعيات الإيجابية لمصر مقارنة بالسلبية .

كما أشار التقرير إلى أداء مصر في ثلاثة من بطاقات التحولات الست لأهداف التنمية المستدامة وهي التعليم والنوع والمساواة، الصحة والرفاه، إزالة الكربون عن الطاقة والصناعة المستدامة، استدامة الغذاء والأرض والمياه والمحيطات، مدن ومجتمعات مستدامة، والثورة الرقمية من أجل التنمية المستدامة.

حيث نوه التقرير إلى تفوق مصر في مؤشرات التعليم والبحث والتطوير، وكذلك في مؤشرات الصحة والرفاه والديموقراطية على متوسط أداء دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والدول ذات الدخل المتوسط الأدنى .

وذكر التقرير أن الأزمات العالمية المتعددة والمتزامنة مثل كوفيد-١٩ والحرب الأوكرانية الروسية والنزاعات العسكرية الأخرى التي أدت إلى تحويل انتباه السياسات والأولويات بعيداً عن الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل مثل أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس للمناخ، وعدم تحقيق الدول تقدمًا في أهداف التنمية المستدامة، وأن الأداء لا

يزال فيما يتعلق بالهدف الأول (القضاء على الفقر) والهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) دون مستويات ما قبل الجائحة في العديد من البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض، وبالنسبة لمصر كان هناك اتجاه إيجابي يدل على أنها في المسار الصحيح لتحقيق الهدفين الأول والثامن في بيانات التقرير لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، ولكن نتيجة لأزمة كورونا تراجع أداء مصر في هذين الهدفين.

وقدم تقرير التنمية المستدامة ٢٠٢٢، مقترح لخطة عالمية لتمويل أهداف التنمية المستدامة خاصة في ظل وجود قيود شديدة على التمويل تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا، حيث هناك توافق بين المسارات الست المقترحة من شبكة حلول التنمية المستدامة لزيادة تمويل أهداف التنمية المستدامة عالمياً وهي: زيادة عائدات الضرائب المحلية، زيادة الاقتراض من بنوك التنمية متعددة الأطراف، الاقتراض السيادي في أسواق رأس المال الدولية، زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، زيادة العطاء الخيري، وإعادة هيكلة الديون للبلدان المثقلة بالديون مع نظيرتها من التوصيات الناتجة عن تقرير "تمويل التنمية المستدامة في مصر" الذي يعد التقرير الأول من نوعه على المستوى العالمي والذي يتضمن الاستثمار في نظام الإدارة الضريبية، وضمان مسار هبوطي للدين العام، المحلي والأجنبي، مع إعطاء الأولوية للاستثمار لا الاقتراض، وذلك كقاعدة عامة لتمويل التنمية، بالإضافة إلى وضع تدابير حكيمة وتعزيز الإطار المؤسسي للتحكم في الأنواع الجديدة من أدوات التمويل المبتكرة؛ مثل السندات السيادية الخضراء، والصكوك الإسلامية، ومقايضات ديون المناخ/ أهداف التنمية المستدامة.